

# انتقادات برلمانية حادة لغياب الحكومة خلال مناقشة قروض بمئات الملايين



الثلاثاء 31 مارس 2026 09:40 م

شهدت جلسة مجلس النواب انتقادات واسعة من عدد من الأعضاء بسبب غياب ممثلي الحكومة عن مناقشات تتعلق بالموافقة على قروض ومنح بمئات الملايين من الدولارات، وهو ما أثار جدلاً حول طبيعة إدارة الملفات المالية داخل البرلمان، في وقت تواجه فيه الدولة ضغوطاً اقتصادية متزايدة تتطلب حضوراً حكومياً مباشراً لتقديم التوضيحات اللازمة.

## تصاعد الاعتراضات على تمرير القروض دون حضور حكومي

في هذا السياق، وصف النائب ضياء الدين داود غياب الحكومة خلال الجلسة بأنه أمر متكرر، حيث اعتبر أن هذا السلوك أصبح اعتيادياً رغم خطورة القرارات المطروحة، وهو ما يعكس تراجعاً في مستوى التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية عند مناقشة ملفات مالية ذات تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني.

كما ناقش مجلس النواب خلال الجلسة اتفاقيات تمويل تصل قيمتها إلى نحو 720 مليون دولار، وهو ما يأتي في ظل تقديرات رسمية تشير إلى أن نحو 65% من استخدامات الموازنة العامة يتم توجيهها بالفعل لسداد القروض وخدمة الدين، وهو ما يزيد من حدة الجدل حول جدوى الاستمرار في هذا النهج التمويلي.

وبناءً على ذلك، طرح عدد من النواب تساؤلات تتعلق بمدى قدرة الاقتصاد المصري على تحمل مزيد من الأعباء المالية الناتجة عن القروض الجديدة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف خدمة الدين وتراجع الموارد، وهو ما يستدعي إعادة تقييم السياسات التمويلية المتبعة خلال المرحلة الحالية.

ومن جانبه، أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور وائل النحاس أن الاعتماد المتزايد على القروض الخارجية يفرض ضغوطاً إضافية على الموازنة العامة، حيث يؤدي إلى تقييد قدرة الدولة على توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية، وهو ما ينعكس على معدلات النمو والاستقرار المالي.

## غياب الشفافية وتراجع الدور الرقابي للبرلمان

في المقابل، أكد النائب ضياء الدين داود أن غياب الحكومة عن جلسات البرلمان يضعف بشكل مباشر من الدور الرقابي للمجلس، خاصة في ظل تمرير قرارات مالية كبرى تحتاج إلى نقاش تفصيلي يوضح أبعادها وتأثيراتها، وهو ما لا يتحقق في ظل غياب الجهات التنفيذية المعنية.

كما شدد داود على أن الحكومة مطالبة بالحضور أمام النواب وتقديم تفسيرات واضحة بشأن الاتفاقيات المالية، حيث أشار إلى أن الجهات الدولية المانحة تفرض رقابة صارمة على استخدام القروض، وهو ما يتطلب مستوى مماثلاً من الشفافية أمام البرلمان باعتباره ممثلاً للشعب.

وفي السياق ذاته، انتقد داود ما وصفه بازدواجية المعايير في تعامل الحكومة، حيث تلتزم بتقديم تقارير دورية للمؤسسات الدولية التي تملك حق وقف التمويل، بينما لا توفر نفس القدر من الشفافية داخل البرلمان، وهو ما يثير تساؤلات حول أولويات المساءلة داخل الدولة.

ومن جهته، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور فخري الفقي أن تعزيز الشفافية في عرض الاتفاقيات المالية داخل البرلمان يمثل ضرورة لضمان كفاءة إدارة الدين العام، حيث يتيح النقاش البرلماني تقييم شروط القروض وآثارها على المدى الطويل، وهو ما يحد من المخاطر المالية المحتملة □

### قرارات مصيرية وسط دعوات لتعزيز المساءلة

في هذا الإطار، أوضح النائب ضياء الدين داود أن مناقشة القضايا الاقتصادية داخل البرلمان لا تقتصر على مخاطبة النواب فقط، بل تمثل حقاً أصيلاً للمواطنين في الاطلاع على تفاصيل القرارات التي تؤثر على مستقبلهم الاقتصادي، وهو ما يتطلب حضوراً حكومياً فعالاً خلال تلك المناقشات □

كما أشار عدد من النواب إلى أن تمرير اتفاقيات مالية دون نقاش كافٍ يضعف من ثقة الرأي العام في المؤسسات التشريعية، حيث يؤدي غياب المعلومات الدقيقة إلى زيادة حالة الغموض حول السياسات الاقتصادية، وهو ما يتعارض مع متطلبات المرحلة الحالية التي تتسم بحساسية عالية □

وفي السياق نفسه، دعت المداخلات البرلمانية إلى ضرورة التزام الحكومة بالحضور المنتظم خلال مناقشة القضايا الكبرى، خاصة تلك المتعلقة بالديون والسياسات الاقتصادية، حيث يمثل ذلك خطوة أساسية لتعزيز المساءلة وضمان اتخاذ قرارات مبنية على نقاشات مستفيضة داخل المجلس □

ومن جانبه، أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور مدحت نافع أن تفعيل الدور الرقابي للبرلمان يساهم في تحسين جودة القرارات الاقتصادية، حيث يؤدي النقاش المفتوح إلى كشف التحديات المحتملة ووضع بدائل أكثر كفاءة، وهو ما يدعم استقرار السياسات المالية في المدى المتوسط □

وفي ضوء هذه التطورات، تعكس الانتقادات البرلمانية حالة من التوتر بين متطلبات إدارة الدين العام وضرورة الالتزام بالشفافية المؤسسية، حيث تبرز الحاجة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان بما يضمن تحقيق توازن واضح بين اتخاذ القرار والمساءلة □

في النهاية، يكشف غياب الحكومة عن جلسات مناقشة القروض عن خلل واضح في آليات عرض وإدارة الملفات الاقتصادية داخل البرلمان، حيث تتزامن زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي مع تراجع مستوى الشفافية، وهو ما يفرض ضرورة عاجلة لإعادة الاعتبار للدور الرقابي للمجلس لضمان حماية المصلحة العامة في مرحلة توصف بالحساسية □